من جملة اخرى وعند ابعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال
والتمييز واما عليه منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود
الفاعل بينهما وبين الفعل وفي المقام بحث وهو ان كون المفعول
له والحال مبنيين على سوال مقدر دون المفعول به لم يتضح
وجهه وان شاع عند هم لانه كما يجوز ان يقدر كيف جئت ولم
جيت في قولك جيتك ركبا يجوز ان يقدر ما حزبت
في قولك ضربت زيدا تاديبا هذا اختيار عفيف لا يبعد جعله سببيا
لمنع نحو يقام لاجلك زيد واحترز من الشياقة ما هو كلام
مفيد فتامل قوله اذا جاءت اي الثلاثة للتعليل فان لم تجي
له بان كانت لغرض لم يمتنع انابة مجرورها قوله ليفيني جيا
الضمير يرجع الى زيد العائد على الحسين رضي الله تعالى
عنهما والاعتضاد الجمع بين شيئين واستقرب
الرودابي جعل النائب ضمير اجيء اعلى الظرف المفهوم
التزاما من يغشى لان الاغتضاض خاص بالظرف قوله كذلك
اي كالمذكور من الاية والبيتين وقوله عليه ما اي على
القبح الذي مر ويقتضي ان الصفة هنا قد كورة قوله
لا تقوم على حذف مضاف اي لا يقوم مد ضربها وقوله مما
ان الاصل اي الحال التي تعلقت بها الباء قوله اذا كان معه
من مقتضاه انه اذا اجتمعا معه من يقوم مقام الفاعل وهو
مقول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون اللام في المجرور
بالحرف قوله وفي هذا الثاني اي في مثاله لان ما قبله
من المثال اما بالعكس وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل
فقد سلم قوله فقد نص ابا علي الخ قبل سيابي في قوله

الفا

الناظم واجيز بمن ان ثلثت غرضي العدد وهو الفاعل المعنى كطب
نفسا نفد وغيرها هو تمييز المفرد كعقيز يرورطل زيت قوله
المنتصب عن تمام اللام اراد بتمام اللام متمما للذي يحصل به
فايدته وهو الفاعل وعن متعلقة بالمحذوف اي المحول عن
تمام اللام اي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز
ينتصب عن تمام الكلام اي بعده فكان الظاهر ان يقول المحول
عن الفاعل قوله ذهب ابن درستويه الخ اعلم انه لا خلاف
في انابة المجرور بحرف جر زايد وانه في محل رفع كما في مامن
من احد فان جر بغير زايد فمفيد فقال اربعة احدها وعليه
الجمهور ان المجرور هو الثابت في محل رفع قائمها وعليه ابن
هشام ان الثابت ضمير مستتر في الفعل وجعل به المحمل
ما يدل عليه الفعل من مصدر او زمان او مكان اذ لا دليل على
تقييد احدها اذ الكل وعليه الفراء ان الثابت حرف الجر وحده
في محل رفع كما يقول قائمة وحده بعد الفعل المبني للفاعل في
محل نصب نحو مررت بزيد رابعهما وعليه ابن درستويه هم
والسهيلي والرندي ان النائب ضمير عايد على المصدر المفهوم
من الفعل ويتفرع على هذه الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور
على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثاني
والرابع يجوز اه هم باختصار ولا بعد عندنا في جواز تقديمه
حتى على الاول والثالث لان علة المنع الباقي الجملة الفعلية
بالاسمية وهي منعقودة هنا وكالمجرور الظرف فايرفه قوله
الزندي بضم الزاي وسكون النون نسبة الى زنده قرية من قرى مصر

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)